ما ينشر في هذه الصفحة لايعبر بالضرورة عن رأي الصحيفة

قراءة في الإستراتيجية الدفاعية للدول وأهم أركانها ومحدّداتها

ايهاب شوقي

في عالم يسوده غياب القانون الدولي وفوضى في إدارة الصراعات، بسبب التغيرات المستجدة على موازين القوى وصعود أقطاب جديدة لإعادة التوازن القطبي، يكتسب الحديث عن الإستراتيجيات الدفاعية للدول أهمية كبرى، ولا سيما الدول الصغيرة التي هي عرضة للاستباحة وانتهاك السيادة، وحتى الاحتلال، على خلفية التعاطي معها كونها مربعًا صغيرًا في رقعة للشطرنج في إطار الصراع الدولي بين القوى الكبرى.

إنّ وجود استراتيجية دفاعية أمر مشترك بين القوى الكبرى والدول الصغيرة، وإن اختلفت المحددات والموارد والتفاصيل ووسائل الردع، ولكنّه حتمي إذا ما أعلنت الدولة أنها ذات سيادة. وهذه الإستراتيجية هي أمر شرعي بحكم القوانين والأعراف، وغيابها يمثل انتقاصًا من شرعية الدول والأنظمة التي لا تصيغ إستراتيجية للدفاع عن الوطن وسيادته. وغالبًا ما يحدث خلط بين مفهوم السياسة الدفاعية والإستراتيجية الدفاعية؛ وهو ما يحدث لغطًا والتباسًا.

الفرق بين السياسة الدفاعية والإستراتيجية الدفاعية:

يكمن الفارق بين السياسة الدفاعية والإستراتيجية الدفاعية، في المستوى والأهداف والتفاصيل، ويمكن توضيح ذلك باختصار على الشكل الآتي:

١- من حيث المستوى: السياسة الدفاعية تتعلق بالمستوى العام والتوجيهي، بينما الإستراتيجية الدفاعية تتعلق بالمستوى التفصيلي العملياتي والتكتيكي.

٢- من حيث التركيز: السياسة الدفاعية تتعلق بالأهداف وتجيب عن سؤال «ماذا نريد تحقيقه؟»، بينما تركز الإستراتيجية الدفاعية على الخطط والإجراءات العملية والميدانية، وتجيب عن «سؤال كيف نحققه؟".

٣- من حيث الصياغة والمرونة: السياسة الدفاعية تُصاغ على المستوى السياسي وتتعلق بالثوابت ولا تتمتع بالمرونة، بينما الإستراتيجية الدفاعية تُصاغ على مستوى العسكريين والخبراء الميدانيين، وهي تتطور وتتكيف مع التهديدات والمستجدات.

يمكن القول، باختصار، إنّ الإستراتيجية الدفاعية هي الذراع التنفيذي للسياسة الدفاعية، والتي تحوّل الأهداف العامة إلى خطط عمل ملموسة وقابلة للتطبيق. وتاليًا؛ لا قيمة لأي كلام معسول عن السيادة وحماية الوطن، والذي يصاغ سياسيًا في إطار السياسة الدفاعية، من دون وجود استراتيجية عملية وتنفيذية لتحقيق هذا الكلام وتطبيقه على أرض الواقع، والخروج به من الإطار النظري إلى أرض الواقع.

أركان الإستراتيجية الدفاعية:

توجد أركان رئيسة للاستراتيجية الدفاعية لا بدّ وأن تستوفيها حتى تصبح إستراتيجية ناجحة وفعالة؛ وهي:

- تحليل التهديدات:عبر تحديد الأخطار العسكرية والأمنية، وتقييم قدرات الخصوم المحتملين ونقاط ضعفهم.

- تحديد الأهداف: عبر تحقيق الردع، وضمان القدرة على التصدي للهجمات، وحماية البنية التحتية الحيوية والحدود.

- توزيع الموارد: عبر تخصيص الميزانيات العسكرية، وتطوير الأسلحة

والتقنيات، وبناء التحالفات العسكرية أو التعاون الأمني.

- التكتيكات والخطط التشغيلية: تشمل كيفية نشر القوات؛ مثل: الدفاع الثابت أو المناورة السريعة، ودمج الأفرع العسكرية والاستعداد لحالات الطوارئ.

الفارق بين استراتيجية الدول الكبرى والصغيرة:

هناك فارق بين الإستراتيجيات الدفاعية للدول الكبرى والدول الصغيرة، وهو يعتمد على عدة عوامل، مثل الموارد الاقتصادية والعسكرية والموقع الجيوسياسي ونوع التهديدات التي تواجهها كل دولة؛ ومن أهمها:

- من حيث الأهداف والرؤية الإستراتيجية: تهدف الدول الكبرى إلى حماية مصالحها على المستوى العالمي، والحفاظ على هيمنتها الإقليمية أو الدولية، ولديها استراتيجيات هجومية ودفاعية. وقد تتبنى سياسة الانتشار العسكري العالمي (القواعد العسكرية الأمريكية في العالم)، وتسعى للسيطرة على مناطق نفوذ استراتيجية (مضائق بحرية، طرق تجارية، موارد طبيعية).

- من حيث القدرات العسكرية: تمتلك الدول الكبرى جيوشًا نظامية كبيرة مع قوات برية وجوية وبحرية متطورة، وتستثمر في أسلحة متطورة (طائرات مقاتلة من الجيل الخامس، حاملات طائرات، أسلحة فرط صوتية)، ولديها ترسانات نووية أو برامج فضائية (الولايات المتحدة، روسيا، الصين)، كما تمتلك قدرات إنزال سريع للقوات في أي مكان في العالم. أما الدول الصغيرة؛ فهي تعتمد على قوات دفاعية محدودة، غالبًا ما تكون مصممة لصد هجمات إقليمية، فتركز على غير المتماثل والمعروف؛ مثل حرب العصابات أو المقاومة الشعبية.

- من حيث التحالفات والأمن الجماعي: الدول الكبرى تقود تحالفات عسكرية (الناتو بقيادة الولايات المتحدة)، وتفرض عقوبات اقتصادية أو عسكرية على خصومها، وتستخدم القوة الناعمة (دبلوماسية، مساعدات اقتصادية) لكسب الحلفاء؛ بينما تعتمد الدول الصغيرة على الحماية من قوى كبرى، وقد تنضم إلى تحالفات إقليمية.

- من حيث الإستراتيجيات غير التقليدية: تستخدم الدول الكبرى الحرب الإلكترونية والهجمات السيبرانية ضد أعدائها، وتمتلك قدرات تجسس متطورة (أقمار صناعية، طائرات من دون طيار تجسسية)، وتلجأ إلى الحروب بالوكالة. أما الدول الصغيرة تعتمد على الحرب غير المتماثلة؛ مثل: عمليات كوماندوز، هجمات صاروخية، وقد تضطر إلى اللجوء الى المقاومة الشعبية وحركات المقاومة عوضًا عن ضعف الجيوش، كما تستثمر في الأمن السيبراني، لكن بقدرات أقل من الدول الكبرى.

- من حيث الاقتصاد والإنفاق العسكري، الدول الكبرى لديها ميزانيات دفاعية ضخمة؛ مثل الولايات المتحدة تنفق أكثر من ٨٠٠ مليار دولار سنويًا، وتمتلك صناعات عسكرية محلية متطورة، مثل روسيا في تصدير الأسلحة. أما الدول الصغيرة فلديها الميزانية محدودة، ما يضطرها إلى شراء أسلحة متنوعة بكميات قليلة، وقد تعتمد على المساعدات العسكرية من الحلفاء؛ مثل المساعدات الأمريكية لـ«إسرائيل".

أنواع الإستراتيجية الدفاعية بحسب النظرية الإستراتيجية:

توجد ثلاثة أنواع للإستراتيجية الدفاعية متفق عليها، في العلوم العسكرية، وهي باختصار:

أولاً- دفاع ساكن (Static Defense): يقوم على التحصينات الثابتة والرد الموضعي.

ثانيًا- دفاع متحرّك (Mobile Defense): يتضمن إعادة الانتشار والقدرة على المناورة لامتصاص الهجوم ثم الرد عليه.

ثالثًا- الدفاع النشط (Active Defense): يتضمن عمليات استباقية محدودة أو إجراءات تكتيكية تُنفّذ ضمن إطار الدفاع المشروع.

أما الدول الصغيرة؛ فعليها أن تشكّل إبداعات إستراتيجية، والجمع بين أنواع الإستراتيجيات لتعويض فجوة القوة والموارد. واللافت أن هناك دراسة منشورة في موقع وزارة الحرب الأمريكية أشارت لذلك، وحملت عنوان « كيف يمكن للدول الصغيرة أن تدافع عن نفسها بطريقة أفضل في عالم متغير؟». وقالت إن الدول الصغيرة عليها التفكير بطرائق جديدة وحلول عملية تمكّنها من الدفاع عن نفسها بسرعة وسهولة، ضد أعدائها الأقوياء بطريقة أفضل مما هو متاح لها اليوم. وقطعًا؛ تذهب الدراسة إلى مخاطبة الدول التي تريد الالتحاق بالفلك الأمريكي والتبعية لأميركا، بينما الدول الحرة قد تستفيد من هذا المضمون في تقوية استقلالها ودعمه، وحماية نفسها من الهيمنة.

نماذج للإستراتيجية الدفاعية في دول العالم:

من المهم الإشارة الى بعض النماذج للإستراتيجيات الدفاعية، في بعض الدول، لبيان ما تحدثنا عنه نظريًا:

١. سويسرا (الدفاع الشامل والمحايد)

سويسرا تشتهر بأنها دولة حياج؛ مع ذلك هي من أصعب الدول التي يمكن المساس بسيادتها واحتلالها. هي تعتمد على جيش صغير؛ لكنه مدرّب جيدًا، أو تعتمد بشكل رئيسي على ميليشيا شعبية منظمة، وترتكز على بنية تحتية محصنة من الأنفاق والملاجئ، وتدريب إلزامي للمواطنين ووجود قوات احتياط مدنية واسعة، والهدف هو ردع الغزو بإظهار أن أي محاولة للاحتلال ستكون لها كلفة باهظة وهزيمة محققة للعدو.

٢. فنلندا (الدفاع المجتمعي الشامل)

تتمثل السمات الرئيسة للإستراتيجية الدفاعية في دمج المدني والعسكري في منظومة دفاع متكاملة، عبر خدمة عسكرية إلزامية، والاعتماد على جيش احتياطي كبير، وبناء قدرات سيبرانية واستخباراتية متقدمة، بهدف خلق بيئة ردعية يصعب اختراقها.

٣. العدو «الإسرائيلي» (إستراتيجية الدفاع المتقدم)

يعتمد هذا العدو على الهجوم استباقي ودمج الردع بالقدرة على الحسم السريع، ويرتكز على توجيه ضربات استباقية لمنع الخصم من التمركز. كما يعتمد على درع متعدد الطبقات ضد الصواريخ (القبة الحديدية، مقلاع داوود، حيتس)، وتوظيف الإستخبارات والتفوق الجوي لضرب الخصم قبل أن يهدد الداخل، والهدف هو إبقاء المعارك خارج الحدود، ومنع تآكل الردع.

٤. الولايات المتحدة: تعتمد على التفوق العسكري العالمي، التحالفات مثل الناتو، والردع النووي.

٥. روسيا: تركز على الأسلحة النووية والحرب غير التقليدية (الهجينة)، وتعزيز الدفاع الإقليمي.

٦. الصين: تطوير القوات البحرية والجوية، التوسع في بحر الصين الجنوبي، وتعزيز القدرات السيبرانية.

معايير الإستراتيجية الدفاعية الناجحة:

الإستراتيجية الناجحة يجب أن يتوافر لها ثلاثة معايير أساسية:

١- القدرات العسكرية الكافية التي تمكّن الدولة من التصدي لأي هجوم يقع عليها، أو تنتقم لوقوع الهجوم عليها، ثم تستطيع ان تحرمه من أن يحقق اهدافه.

٢- المصداقية التي تجعل الدولة قادرة على إقناع العدو بأن لديها إرادة سياسية للتصدي لأي تهديد تتعرض له.

٣- تمكّن الدولة من إيصال رسالة عملية للعدو بأنّ التكلفة التي سيتكبدها جراء هجومه عليها ستكون باهظة الثمن، إذا انتهك الخطوط الحمراء، ما يجعل العدو يفكر كثيرًا قبل إقدامه على مغامرة الحرب.

لا بد من القول إنّ أي استراتيجية دفاعية يجب أن تتمتع بالقوة والدراسة الوافية للتاريخ وللعدو وثقافته وإمكاناته واستراتيجيته، وتراعي في تشكيلها إستراتيجيات داخلية تتمثل بالردع وإفساد استراتيجية العدو، والحرب النفسية ضده، وتفكيك نظامه لإضعافه باللعب على تناقضاته. ولا بد أن تتمتع بالتنويع بين الإستراتيجيات والشمولية واستغلال الموارد ووسائل الحرب المتاحة والخبرات المتراكمة كلها.

الاستسلام للمهزوم

إيهاب زكي

الاستسلام هو الوصفة الوحيدة التي حازت الضدين على مدار التاريخ البشري، وبالرغم من أنّ نتائجها كارثية، فما زالت برّاقة، على الأقل في أعين من طفحت على نفوسهم عقاقير العبودية، كأنّ التجارب الإنسانية منذ اخترع الإنسان أول أداةٍ للقتل والقتال، ليست كافية لتجنّب طريق الاستسلام، لأنّ تكلفته أعلى بكثير من كلفة الصمود والمقاومة.

وفي الصراع العربي-«الإسرائيلي» هناك فهمٌ خطأ لطبيعة العدو، كما لطبيعة الصراع، وهو الفهم الذي يحاول تكريسه من تعاطوا عقاقير العبودية حدّ الإدمان من أنظمةٍ وحركاتٍ ومؤسساتٍ وأفراد، وهذا الفهم الخطأ ينطلق من كون المعضلة مع العدو هي وجود السلاح، بينما الحقيقة أنّ معضلة العدو معنا هي الوجود بحدّ ذاته، فأنت كفلسطيني وكعربي يجب ألا تكون موجودًا، على الأقل، يجب ألا تكون هنا.

أما الفهم الخطأ لطبيعة الصراع، فهو أنّه صراعٌ فلسطيني-«إسرائيلي»، وهذه الحصرية هي جزءٌ من الفهم الخطأ لطبيعة العدو كذلك، فهو ينظر للجميع في هذه المنطقة كأعداء وطارئين على الأرض والمكان، وأنّ القدرات وحدها هي المانع الوحيد لاحتلال الجميع واستعبادهم واستحمارهم توراتيًا، حرفيًا. يعني لو افترضنا أنّ تعداد اليهود مئة مليون، فلن يتوانوا لحظة عن احتلال ما بين المحيط والخليج (الفارسي).

واليوم، بات من المقبول أن تمارس أفعالًا خيانية علنية، تحت ستار درء المفاسد وسحب الذرائع، وهي الدعوة لتسليم السلاح، وهي دعوةٌ تجابه كل حركات المقاومة في فلسطين ولبنان، وهي أقصر الطرق لإعطاء العدو سياسيًا ما عجز عن أخذه بالقوة، وهي دعوة صريحة للكيان لاحتلال لبنان وتهجير الفلسطينيين، ورغم ذلك فلا أحد ممن يطالب بذلك تتم محاسبته قضائيًا على الأقل.

في جيوشٍ ومجتمعاتٍ تُعتبر شذرات في شرّ الكيان المطلق، مورست جرائمُ بحق المستسلمين الطامعين بالأمان مقابل تسليم سلاحهم، جرائمُ طائفية ومذهبية وعرقية وسياسية، تستنكرها شياطين الإنس والجن، فكيف بمن سيستسلم للكيان وأدواته محليًا وإقليميًا.

والأهم أنّ هناك فهمًا خطأ لقوة الكيان وقدراته، فهذا الكيان الذي يتسابق المستسلمون لخدمته عبر الضغط على من لا يريد الاستسلام، هو حقيقةً أوهن من بيت العنكبوت، وإلّا لما كان بحاجةٍ لخدمات هؤلاء الإمّعات، وهم بالمناسبة الذين يروجون للاستسلام عبر محاولات ترسيخ فكرة قوة الكيان، وألّا طاقة لمجابهته، ولذا وحقنًا للدماء يجب الاستسلام له، فكيف يتم تسويغ هذه المتناقضات للعقول؟ وعقلنة الاستسلام لمهزوم؟

وأيضًا فهمٌ خطأ لموازين القوى التي نتجت عن معارك طوفان الأقصى بكل ساحاتها، عبر محاولاتٍ حثيثة لتكريس فكرة هزيمة محور المقاومة وانتصار الكيان، رغم أنّ الكيان بذاته لم يستطع حتى اللحظة ادعاء هذا النصر، وما زال نتنياهو مصرًا على استمرار الإبادة بحثًا عن نصره الذي يروّج له أولئك المنتفعون، هذا مع افتراض الكثير من حسن نواياهم.

ولكن الواقع ينبئنا، بأنّ الكيان لم ينتصر، وأنّ محور المقاومة لم ينهزم، والأهم أنّه لن ينهزم، والكيان لن ينتصر، فلا تغيير لسنن التاريخ ومسارات الأقدار، والمسألة مسألة وقت، فحين يبدأ مسار انحدار الدول، لا شيء ولا أحد يستطيع إيقافه، ولا انحدار أكبر من السابع من تشرين أول/ أكتوبر وما تلاه، وما سيليه أكبر وأشدّ انحدارًا.

السمات العشر للإعلام «الإسرائيلي» في الحرب على غزة

حمزة البشتاوي

يعمل الإعلام الإسرائيلي في الحرب على ترويج سردياته وبناء تصورات مزعومة حول شرعيته، موظفاً نفسه خلال الحرب للعمل على طمس الحقائق وتحريف الواقع بما يتلاءم مع المشروع الصهيوني وإخفاء الوجه الحقيقي لهذا المشروع عبر تلميع صورته وتشويه صورة المقاومة، وبأخذ الإعلام «الإسرائيلي» دوره في الحرب استناداً إلى ما قاله ديفيد بن غوريون: إنّ الإعلام أقام دولتنا على الخريطة وساهم في تكريس وجودها، ويؤدّي الإعلام «الإسرائيلي» دوره في الحرب باعتباره فرقة عسكرية مسلحة بمكياج زائف يخضع للرقابة الأمنية والعسكرية المشددة، ويمارس التضليل وتعزيز الشعارات «الإسرائيلية» في خدمة المشروع الصهيوني بإمكانيات كبيرة تعمل على تلميع صورة الإحتلال وإسكات التاريخ والحق الفلسطيني.

ومن أبرز سمات الإعلام «الإسرائيلي» في الحرب:

١ ـ دعاية منظمة ومخططة ذات أهداف استراتيجية واضحة، تسبق الأحداث وتواكبها، ويضع لكلّ حدث ما يلائمه من الأساليب والمضامين، وما يتلاءم مع الجمهور الذي يخاطبه والمرحلة التاريخية التي يقع فيها.

٢ ـ التركيز على تكرار مجموعة من القضايا والدعاوى الباطلة التي يتمّ الإلحاح عليها لترسيخها في الأذهان وتثبيتها في ذاكرة الإنسان حتى تصبح وكأنها حقائق يجب التسليم بها، خاصة عندما تطرق مسامعه عبر المذياع وتتجسّد صوراً يراها على شاشة التلفاز ويقرأها بعينيه مكتوبة في صحيفة أو مجلة حيث تقوم الدعاية «الإسرائيلية» بتكرار المصطلحات والعبارات الزائفة والمقولات الباطلة.

٣ ـ اعتماد أسلوب إثارة العواطف والانفعالات التي تؤدي إلى استجابة سريعة استناداً لمنطق تشويه الحقائق والكذب للوصول إلى الجمهور المستهدف والقول بأنّ ضحايا حرب الإبادة على غزة هم مجرد أضرار جانبية لا أكثر ولا أقلّ.

٤ ـ بث الرعب والخوف عبر استخدام فنون الحرب النفسية وخلق البلبلة وإثارة الفتن.

٥ ـ استخدام أسلوب الابتزاز والتهديد ضدّ من يفكر في تغيير ودحض الرواية والدعاية الإسرائيلية».

٦ ـ استخدام لغة الاستعطاف وترسيخ الرواية «الإسرائيلية» التي تقول بأنّ الكيان «الإسرائيلي» مهدّد دوماً من محيط معاد وأنّ أيّ تهديد له هو تهديد لمصالح الغرب.

٧ ـ اعتماد المرتكزات التاريخية والدينية في الخطاب الإعلامي أكثر من المرتكزات السياسية التي تتجاهل وجود الشعب الفلسطيني على أرضه.

٨ ـ العمل على تحويل كلّ المعارك حتى الخاسرة إلى معارك رابحة من خلال تكرار نشر الرواية «الإسرائيلية» في الإعلام الغربي وبعض الإعلام العربي.

٩ ـ السعي لتثبيت مقولة أرض بلا شعب لشعب بلا أرض في العقل الغربي وإظهار دور الحركة الصهيونية باعتباره إحيائياً إعمارياً وليس احتلالياً استعمارياً.

١٠ ـ استخدام شعار ومقولة يهودية الدولة باعتباره السلاح الإيديولوجي الذي يراهن عليه المشروع الصهيوني خاصة الائتلاف اليميني الحالي بقيادة بنيامين نتنياهو.

وتشرف على هذه السمات كافة الأجهزة الأمنية «الإسرائيلية» التي توجه الإعلام «الإسرائيلي» للقيام بدوره أثناء الحرب عبر التحكم بالتغطية الإخبارية والرقابة المشدّدة عليها والعمل على تصوير الضحية جلاداً والقتيل قاتلاً، إضافة لاستهداف الصحافيين حيث استشهد أكثر من ١٣٠ صحافياً فلسطينياً و ١٢ صحافياً لبنانياً، وهذه الأخبار لا يغطيها الإعلام «الإسرائيلي» كونه إعلاماً مجنداً مراقباً وغير نقدي بل مجرد كلب حراسة للمستوى السياسي والعسكري وذراع دعائي يعمل خلال حرب الإبادة على تضخيم النجاحات المفترضة للجيش «الإسرائيلي»، ويدعو إلى مواصلة الحرب التي يمكن القول بأنّ الإحتلال «الإسرائيلي» خسر فيها على الجبهة الإعلامية أكثر بكثير مما حققه، وذلك من خلال ضرب السردية «الإسرائيلية» وظهور مؤيدين جدد للقضية الفلسطينية يشككون في الرواية والدعاية الإسرائيلية لحرب الإبادة على قطاع غزة.